SEBHA UNIVERSITY JOURNAL VOL.01 NO. 1 2022
DOI: 10.51984/CAS.V1I1.2595

مجلة جامعة سبها
Sebha University Journal

Journal homepage: https://sebhau.edu.ly/journal/index.php/CAS

دور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في مكافحة الفساد

علي مخزوم محمد التومي

قسم الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا

الملخص

هدف البحث إلى تسليط الضوء على دور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الإنتربول في مكافحة الفساد، وأهم المعوقات التي تواجهها، ولبيان ذلك تمت دراسة مفهوم الفساد ونشأة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الإنتربول أولا، وتم التطرق إلى الآليات التي تبنتها المنظمة في مجال مكافحة الفساد ثانيا، باستخدام المنهجين الاستقرائي والوصفي، وتبيَّن أن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الإنتربول تلعب دورا مزدوجا في مكافحة الفساد منذ اعتبارها مكافحة الفساد كمجال إجرامي ذي أولوية في عام 2007م، حيث تسعى إلى الكشف عن جريمة الفساد وضبط مرتكبها من جهة، واسترداد عائداتها من جهة أخرى، من خلال أدواتها التي تُسهِّل التعاون وتبادل المعلومات بين أجهزة إنفاذ القانون للدول الأعضاء، وتقدم التدريب والدعم اللازم لكوادرها، إلا أنها تواجه بعض التحديات التي تعرقل عملها في مجال مكافحة الجريمة عموما والفساد خصوصا.

الكلمات المفتاحية:

المنظمة الدولية للشرطة الجنائية
الإنتربول
الفساد
مكافحة

The International Criminal Police Organization INTERPOL's Role in the Anti-Corruption

Ali Makzoum Mhammed Altoumi

Asmarya Islamic University, Faculty of Sharia and Law, libya

A B S T R A C T

This research aims to shed light on INTERPOL's role in the anti-corruption as well as illustrating the most important constraints that it faces. Consequently, firstly, the concept of corruption, and the emergence of INTERPOL were examined. Secondly, the organization's anti-corruption mechanisms were addressed, as well. Therefore, the researcher has adopted the inductive and descriptive approaches. It is noted that INTERPOL has played a dual role in the anti-corruption movement since it was identified as a priority criminal area in 2007. From one hand, INTERPOL seeks to detect and seize the crime of corruption. On the other hand, INTERPOL tries to recover its revenues through its tools that facilitate cooperation and information exchange among Member States' law enforcement agencies. Moreover, INTERPOL provides training and support to its cadres. Nevertheless, INTERPOL faces some challenges that impede its work in anti-crime in general and corruption in particular.

Keywords:

Anti-Corruption
International Criminal Police Organization
INTERPOL

المقدمة

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن تبع هداه إلى يوم الدين، وأما بعد،،،

فيعد الفساد من الجرائم الخطيرة التي تعاني منها دول العالم منذ القدم، فهو مرض خطير متجدد عابر للحدود الدولية، ويغذي الإجرام المنظم، ويهدد الأمن العالمي، ويؤثر سلبا على جميع المجالات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية للبلدان، ولم يعد بإمكان أي دولة مهما كانت متقدمة أمنيا واقتصاديا التصدي له بصورة منفردة، وذلك بسبب التطور الحاصل في وسائل الاتصالات والمواصلات، التي أصبحت تُسهِّل عملية هروب الفاسدين وتحويل عائدات فسادهم إلى دول مختلفة، مما يُمكِّنهم من الإفلات من قبضة العدالة.

كل ما سبق دفع بالمجتمع الدولي إلى إبرام اتفاقيات دولية وإنشاء مؤسسات دولية متعددة النشاطات، مهمتها مكافحة الفساد وتطوير آليات للتعاون الدولي من أجل مكافحته، ومن بين تلك المؤسسات الدولية، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، التي تعد أكبر منظمة شرطة دولية مفتوحة

Corresponding author:
E-mail addresses: a.altomi@asmarya.edu.ly

Article History : Received 21 July 2022 - Received in revised form 02 December 2022 - Accepted 13 December 2022

العضوية لكل دول العالم، ومكونة من قوات شرطة الدول الأعضاء، والمتخصصة في تبادل المعلومات والبيانات على المستوى الدولي، لكشف الجرائم الخطيرة بما فيها جرائم الفساد، ومساعدة الدول في القبض على المجرمين.

وباعتبار دولة ليبيا جزء من المجتمع الدولي، وتعاني من الجريمة عموما والفساد خصوصا، ولقناعتها التامة أن مكافحة الفساد تحتاج إلى تعاون دولي، لا سيما في مجال تبادل المعلومات الآني عن الجرائم وضبط المجرمين الفارين، فقد بادرت بالانضمام إلى عدة مبادرات واتفاقيات ومنظمات دولية ذات صلة بمكافحة الفساد، بما فيها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، التي انضمت لها في 14 أكتوبر 1954م.

إشكالية البحث: ترتكز إشكالية هذا البحث على رصد جهود المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الإنتربول في مكافحة الفساد على المستويين الوطني والدولي ومدى فاعليتها، باعتبارها قررت أن مكافحة الفساد من أحد أولوياتها، وتتلخص إشكالية البحث في السؤال الآتي: ما دور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الإنتربول في مكافحة الفساد، وما مدى فعاليته؟

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى توضيح مفهوم الفساد وأسبابه ومخاطره، ودور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في مكافحته على المستويين الوطني والدولي، من خلال التطرق إلى نشأتها واختصاصاتها، ووسائلها في مكافحة الفساد.

منهجية البحث: يستخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي، لتوضيح مفهوم الفساد وأسبابه ومخاطره، ودور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في مكافحته على المستويين الوطني والدولي، ومدى فعاليته، وأهم المعوقات التي تواجهها.

أهمية البحث: تبرز أهمية البحث كونه يسلط الضوء على دور الإنتربول في مكافحة الفساد، من خلال التعريف بالمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، وتوضيح مبادئها وأهدافها، وآلية عملها في مكافحة الفساد.

خطة البحث: وتشتمل على مبحثين يتبعهما مطلبين، كالآتي:

المبحث الأول: ماهية الفساد ودور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية

المطلب الأول: تعريف الفساد وأسبابه ومخاطره

المطلب الثاني: نشأة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية واختصاصاتها

المبحث الثاني: آليات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الإنتربول في مكافحة الفساد

المطلب الأول: الوسائل الوقائية لمنظمة الدولية الشرطة الجنائية في مكافحة الفساد

المطلب الثاني: الوسائل التنفيذية لمنظمة الدولية الشرطة الجنائية في مكافحة الفساد

المبحث الأول

ماهية الفساد ودور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية

من الضروري في بداية هذا البحث أن يتم توضيح عددا من النقاط الجوهرية التي تساعد على فهمه ومعرفة حيثياته، وهي: التعريف بالفساد وتحديد أهم أسبابه ومخاطره في المطلب الأول، والمطلب الثاني: يتناول نشأة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية واختصاصاتها، كالآتي:

المطلب الأول

مفهوم الفساد وأسبابه ومخاطره

نتناول في هذا المطلب تعريف الفساد في الفرع الأول، ثم أهم أسبابه في الفرع الثاني، ومخاطر الفساد في الفرع الثالث، وفقا للآتي:

الفرع الأول: التعريف بالفساد

نخصص هذا الفرع للتعريف بالفساد لغة أولا ثم اصطلاحا ثانيا.

أولا: تعريف الفساد

1- تعريف الفساد لغة: يعتبر الفسادُ نقيض الصلاح، ويقال فَسَدَ يَفْسُدُ ويَفْسِدُ وفَسُدَ فَساداً وفُسُوداً فهو فاسدٌ، ويُقال أيضا أَفْسَدَ فلان المالَ يُفْسِدُه إِفْساداً وفَساداً، والله لا يحب الفساد، وفَسَّدَ الشيءَ أي أَبَارَه[1]، وأفسد الشيء أي أساء استعماله، وفسَدَ الرجلُ: أي جانب الصواب، وفسَدَ الطَّعامُ: أي عطب وتلِف، ويقال فسَدَ العقدُ: أي بطَل، وفسَد الوضوء أي انتقض، وفسَدَ الحالُ أو الأمرُ أو الشَّيءُ: اضطرب، خرِب، أصابه الخلل[2]. قال الله عز وجل: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾[3]، يقصد بالفساد هنا: الجدب في البر، والقحط في البحر، أي في المدن التي على الأنهار، ويقصد بالمفسدة أنها ضد المصلحة، وقالوا: هذا الأمر مفسدة لكذا، أي فيه فساد[4].

وللفساد في اللغة عدة معان أخرى منها: التلف والعطب والخلل وضد الصلاح، فيقال أصلح الشيء بعد إفساده أي أقامه، ومنها أيضا التقاطع والتدابر، فيقال تفاسد القوم أي تدابروا وتقاطعوا[5] .

مما تقدم يمكن القول إن مصطلح الفساد في اللغة يشتمل على عدة معان، وأهمها أنه ضد الصلاح.

2- تعريف الفساد من الناحية القانونية: لمَّا كان الفساد ظاهرة عالمية متعددة المظاهر والأبعاد، تعددت محاولات تعريفه باختلاف المجال الذي ينطلق منه الراغب في تعريفه، لذلك لا يوجد إجماع على تعريف شامل له، ويحظى بموافقة جميع الباحثين[6].

وسنقتصر هنا على رصد بعض التعريفات القائمة على البعد القانوني الذي تبنته بعض الهيئات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد، فقد عرّفته منظمة الشفافية الدولية بأنه: (إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب شخصية)[7]، كما عرَّفه البنك الدولي بأنه: (...إساءة استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، ويغطي طائفة واسعة من السلوكيات من الرشوة إلى سرقة المال العام)[8]، وترى المنظمة الدولية للشرطية الجنائية أن الفساد هو: (...أي تدبير يتخذه أو يتقاعس عن اتخاذه أشخاص أو منظمات، عامة أو خاصة، بما يشكل انتهاكا للقانون أو خيانة للأمانة؛ من أجل مكسب أو ربح)[9].

وأما بالنسبة لأغلب الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد، فإنها لم تضع تعريفا شاملا وصريحا للفساد، وإنما اكتفت بتجريم مجموعة من الأفعال التي يقوم بها الموظفون الفاسدون[10]، ومن أهم هذه الاتفاقيات، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003م، التي جرَّمت الممارسات الفاسدة الآتية:

- جرائم الرشوة المحلية والدولية.
- اختلاس الممتلكات او تبديدها أو تسريبها من قبل الموظف العمومي.
- المتاجرة بالنفوذ.
- إساءة استغلال الوظائف.
- الإثراء غير المشروع.
- الرشوة واختلاس الممتلكات في القطاع الخاص.

- غسل العائدات الإجرامية[11].

الفرع الثاني: أسباب الفساد

توجد عدة أسباب وعوامل ساهمت في تفشي الفساد داخل المجتمعات، ويمكن التطرق إلى أهمها وبشكل موجز على النحو الآتي:

1- أسباب اقتصادية: هناك العديد من الأسباب الاقتصادية التي ساهمت في تفشي الفساد داخل المجتمع منها: ضعف مستوى الأجور والمترتبات، غلاء المعيشة، كما جعلت العولمة الاقتصادية الفساد جريمة لا حدود لها، وبالتالي تركت الشركات الدولية عرضة للرشاوى والممارسات المالية الاحتيالية، ويمكن أن تتخطى المعاملات الفاسدة ولايات قضائية متعددة، مما يجعل تحقيقات الشرطة اللاحقة تستغرق وقتًا طويلاً ومعقدة[12].

2- أسباب إدارية: أهمها تتمثل في تعقيد الإجراءات الإدارية داخل القطاعات العامة مع غياب الشفافية، وعدم اختيار الشخص المناسب في المكان المناسب، والوصول إلى المناصب الإدارية من خلال أساليب غير مشروعة[13].

3- أسباب سياسية: أهمها تتمثل في عدم الاستقرار السياسي، وضعف دور الحكومة في مكافحة الفساد أو عدم جديتها في ذلك، بالإضافة إلى النظام الشمولي الفاسد الذي يولد نخبة حاكمة فاسدة، وضعف الأحزاب السياسية وتورطها في الفساد[14] .

5- أسباب اجتماعية ودينية: تتمثل في انعدام العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وضعف الوازع الديني والأخلاقي، وضعف ثقة الأفراد في المؤسسات المحلية وتفشي ثقافة الفساد[15]، كما أن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وارتفاع معدلات الجريمة يساهم في تغلغل الفساد في المجتمعات.

6- أسباب قانونية: من الأسباب القانونية الكامنة وراء انتشار الفساد داخل المجتمع، وجود ثغرات في النصوص التشريعية، علاوة على سوء صياغتها، وعدم تضمنها لجزاءات رادعة لجرائم الفساد، وعدم الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات، وعدم سيادة القانون، وعدم استقلال الأجهزة الرقابية والقضائية والشرطية، وضعف دورها في التحري والتحقيق في جرائم الفساد وإنفاذ القانون، وعدم مواكبتها للأساليب التي المستخدمة في ارتكاب تلك الجرائم، وانتشار المحاباة والمحسوبية بين أعضائها، وإفلات مرتكبوا تلك الجرائم من العقاب.

الفرع الثالث: مخاطر الفساد

هناك العديد من المخاطر الناجمة عن تفشي الفساد داخل المجتمعات أهمها:

1- مخاطر أمنية: تفشي الفساد داخل المجتمعات يخلق أرضا خصبة للأنشطة الإجرامية المنظمة فيها؛ لأن تواطؤ المسؤولين الحكوميين الفاسدين يساعد المجرمين في أنشطتهم غير المشروعة، بما يقوض الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ويهدد أمن المجتمع ككل، الذي تسعى منظمة الانتربول إلى تحقيقه من خلال مكاتبها الوطنية المنتشرة في العالم[16].

2- مخاطر اقتصادية: تتمثل في اضعاف النمو الاقتصادي للدولة، وخفض معدلات الاستثمارات الأجنبية، وانحدار جودة الخدمات والبنية الأساسية، وتفاوت في توزيع الدخل بين الأفراد، وتدهور الحياة الاقتصادية للمجتمعات، واستنزاف الخزينة العامة للدولة[17].

3- مخاطر سياسية: تتمثل في التأثير السلبي على النظام السياسي للدولة، بحيث يصبح سيء السمعة، لا سيما في علاقاته الخارجية مع الدول والمنظمات الدولية التي تقدم له الدعم المادي، مما يؤدي إلى فرض تلك الدول والمنظمات شروطا، قد تمس بسيادة الدولة في مقابل منحها المساعدات، علاوة على إضعافه لأداء مؤسسات الدولة بما فيها أجهزة إنفاذ القانون، ويهدد مشروعية وجودها، ويقوض ثقة الأفراد بها.

المطلب الثاني

لمحة عن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)

تعتبر منظمة الدولية للشرطة الجنائية من أقدم مظاهر التعاون الجنائي الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، وللوقوف على حقيقة هذا الجهاز الجنائي الدولي، سنتناول نشأته وأهم مبادئه وأهدافه في الفرع الأول، ثم اختصاصاته في الفرع الثاني، وفروعه المركزية الوطنية في الفرع الثالث، كالآتي:

الفرع الأول: نشأة المنظمة ومبادئها الأساسية

نتطرق إلى نشأة المنظمة أولا، ثم مبادئها الأساسية وأهدافها ثانيا.

أولا: نشأة المنظمة

يعود تاريخ إنشاء هذه المنظمة إلى عام 1923م، في المؤتمر الدولي للشرطة الجنائية الذي عُقِد في فيينا، عندما وافق 22 مندوبا على إنشاء اللجنة الدولية للشرطة الجنائية (ICPC)، التي كان الهدف منها تنسيق التعاون الأمني بين أجهزة الأمن الوطنية الأوروبية في مجال مكافحة الجريمة لا سيما الجريمة عبر الوطنية، وتوقف نشاط هذه اللجنة مؤقتا في عام 1938م نتيجة الحرب العالمية الثانية[18]، وعادت إلى الحياة تحت مسمى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الإنتربول في الدورة الخامسة والعشرين لجمعيتها العامة، المنعقدة في فيينا في الفترة من 07- 1956/06/13م، والتي توجت أعمالها بوضع القانون الأساسي للمنظمة، ولم تحدث أي اعتراضات عليه من قبل البلدان الأعضاء، وأصبح نافذا اعتبارا من 1965/06/13م، وبالتالي أصبحت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الإنتربول من المنظمات الدولية المتخصصة، واسمها باللغة الإنجليزية International Criminal Police Organization، واختصاره (Interpol)، ومقرها الرئيس الحالي مدينة ليون بفرنسا مع سبعة مكاتب إقليمية على مستوى العالم، واللغات الرسمية للمنظمة هي العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية فقط، وكغيرها من المنظمات الدولية، تقوم هذه المنظمة على مبدأ تعدد الأجهزة وتخصصها مؤكدة بدورها على ضرورة تخصص العمل وتقسيمه[19]، حيث نصت المادة الخامسة على أجهزة المنظمة، وهي: الجمعية العامة، اللجنة التنفيذية، الأمانة العامة، المكاتب المركزية الوطنية، والمستشارين، ولجنة الرقابة على الملفات[20]، وتعد أكبر منظمة شرطة دولية مكونة من قوات شرطة الدول الأعضاء، فهي مفتوحة العضوية لكل دول العالم التي تلتزم بما جاء في نظامها الأساسي، وتموَّل المنظمة من خلال مساهمات الدول الأعضاء والمساعدات والهبات والموارد الأخرى، ولديها مكاتب وفروع في كل دولة عضو، وتضم في عضويتها حتى سنة 2021م حوالي 195 دولة عضو، وتعتبر دولة ليبيا من الأعضاء المؤسسين، ويمتد نشاطها إلى كل انحاء العالم[21].

ثانيا: المبادئ الأساسية للمنظمة وأهدافها

1- مبادئ المنظمة: تتمثل المبادئ الرئيسية للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، والتي كرّسها قانونها الأساسي في الآتي[22]:

- احترام سيادة الدول الأعضاء في المنظمة.

- تنفيذ قرارات الجمعية العامة.
- المساواة في الحقوق والالتزامات بين الدول الأعضاء داخل المنظمة.
- الحياد السياسي للمنظمة، حيث حظر النظام الأساسي للمنظمة أن تتدخل في مسائل ذات طابع سياسي أو عسكري أو ديني أو عرقي[23].

2- أهداف المنظمة: تسعى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية إلى تسهيل التعاون الدولي بين أجهزة الشرطة للدول الأعضاء حتى في غياب العلاقات الدبلوماسية، لجعل العالم أكثر أمانا، وحددت المادة الثانية من النظام الأساسي للمنظمة أهم أهدافها، وهي:

- تأمين وتنمية التعاون المتبادل على أوسع نطاق بين كافة سلطات الشرطة الجنائية في إطار القوانين القائمة في مختلف البلدان، وبروح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- إنشاء وتنمية المؤسسات القادرة على المساهمة الفعّالة في الوقاية من جرائم القانون العام ومكافحتها.

الفرع الثاني: اختصاصات المنظمة

تقوم المنظمة الدولية للشرطة الجنائية بعدة مهام، تتمثل في الآتي:

1- منع الإجرام ومحاربته: يقوم الإنتربول بمنع الإجرام ومحاربته عبر تحسين التعاون الشرطي الدولي، وعلى وجه التحديد معني بمكافحة العملات المزيفة والوثائق المقلّدة و الجرائم المرتكبة ضد الأطفال والجريمة المرتكبة ضد التراث الثقافي والجرائم المالية والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والارهاب وسرقة الآثار والاتجار بالبشر وجرائم الحرب، وأضاف مؤخرا مكافحة الفساد ضمن أولوياته، وغيرها من الجرائم الخطيرة.

2- جمع وتبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بالجريمة والمجرم: يقوم الإنتربول بتبادل المعلومات بين الدول بشأن الجرائم الخطيرة ومرتكبيها، بما فيها جرائم الفساد، بحيث يمكن الاستفادة من هذه المعلومات في مرحلة التحقيقات والمحاكمة، وتعقب الأشخاص المشتبه فيهم والمجرمين وضبطهم من خلال منظومة الإنتربول.

3- تبادل الخبرات والمساعدة التقنية: في هذا الإطار يقوم الإنتربول بمساعدة البلدان في تبادل الكوادر الإدارية الفنية، وتعزيز القدرات التقنية لأجهزة الشرطة والعدالة، وتحليل البيانات المتعلقة بالجريمة، والسبل المبتكرة لمكافحتها سواء كانت تقليدية أم حديثة[24] .

الفرع الثالث: المكتب المركزي الوطني للمنظمة في ليبيا

يعتبر المكتب المركزي الوطني الجهة المنسقة لأنشطة الإنتربول في كل بلد عضو، ويستضيف كل بلد من البلدان الأعضاء مكتبا مركزيا وطنيا للإنتربول (NCB)، وتعمل المكاتب المركزية الوطنية مع وكالات إنفاذ القانون في البلدان والمكاتب المركزية الوطنية الأخرى والمكاتب الفرعية حول العالم للمساعدة في التحقيق في الجرائم العابرة للحدود بما فيها جرائم الفساد، وضبط المجرمين في بلدهم، وتبادل البيانات الجنائية، كما تقوم بتطوير برامج تدريبية للشرطة الوطنية لديها؛ لزيادة الوعي بأنشطة الإنتربول وخدماته وقواعد بياناته[25].

وأما بالنسبة للمكتب المركزي الوطني للمنظمة في ليبيا، فهو يتبع وزارة الداخلية، ويطلق عليه اسم مكتب الشرطة الجنائية العربية والدولية، وحددت المادة (30) من قرار مجلس الوزراء رقم (145) لسنة 2012م بشأن اعتماد اختصاصات وزارة الداخلية وتنظيم هيكلها الاداري، اختصاص المكتب بما يلي:

1- التعاون مع منظمات الشرطة الجنائية العربية والدولية في مكافحة الجريمة وضبط وتتبع المطلوبين.
2- طلب التحري وجمع الأدلة عن المطلوبين والمفقودين من قبل مكاتب الشرطة الجنائية العربية والدولية.
3- التعاون مع الأجهزة المختصة بشأن إجراءات استلام وتسليم المجرمين وفقاً للقوانين والاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية.
4- توثيق وضبط القيودات الخاصة بالمجرمين الدوليين.
5- إصدار وتلقي وتعميم النشرات الجنائية الدولية.
6- أية مهام أخرى تسند إليه من الوزير أو يختص بها وبما لا يخالف أو يتعارض وأحكام هذا القرار.

وتجدر الإشارة إلى أنه ليس متاحا على الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة الداخلية أي بيانات عن الهيكلية الداخلية لهذا المكتب ونشاطاته وأعماله، وحرّيٌ بالوزارة دعمه إعلاميا وماديا باعتباره من الجهات التابعة لها إداريا، من خلال دعمها للمشاريع والمبادرات المحلية والدولية التي يستفيد منها كوادر مكتب الشرطة الجنائية العربية والدولية، وبعض مكونات وزارة الداخلية الليبية، لا سيما في مجال التحقيقات والكشف عن الجرائم الخطيرة وضبط مرتكبيها، وأمن المعلومات والاتصالات، والتعاون الأمني الدولي في إطار منظمة الإنتربول.

المبحث الثاني

وسائل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الإنتربول في مكافحة الفساد

ادراكا من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية بأن الفساد أضحى من الجرائم التي تهدد الأمن العالمي والسلامة العامة، صرّح أمينها العام السابق التزامه بتحقيق تفوق في مجال الاتصالات واستخدام معلومات الشرطة، وقد أعطى الأولوية لأنشطة تبادل المعلومات لمكافحة عدد كبير من الجرائم الخطيرة بما فيها الفساد[26]، وقررت المنظمة اعتبار مكافحته من أحد أولوياتها، من خلال سعيها أن تكون منظمة مرجعية ميدانية دولية داعمة لمبادرات مكافحة جرائم الفساد؛ لامتلاكها منظومة اتصالات شرطية قوية، علاوة على دعمها لجميع أجهزة إنفاذ القانون الوطنية والسلطات والجهات المعنية بمنع وقوع تلك الجرائم ومكافحتها، بتعقب مرتكبها الذي قد يفر إلى دولة أخرى، والقبض عليه تمهيدا لمقاضاته، بالإضافة إلى دورها في تحسين وتطوير التعاون الدولي البوليسي بين أجهزة الشرطة في مختلف الدول الأعضاء في مجال مكافحة تلك الجرائم[27]، إلا أنها تواجه عدة معوقات تحد من فعالية جهودها في مكافحة تلك الجرائم، وبناءً على ذلك يمكن دراسة جهود المنظمة في محاربة الفساد وأهم التحديات التي تواجهها، وفقا للآتي:

المطلب الأول

الوسائل الوقائية لمنظمة الدولية الشرطة الجنائية في مكافحة الفساد

تبذل منظمة الشرطة الجنائية الدولية جهودا كبيرة للوقاية من جرائم الفساد ومكافحتها، تمثلت في تبنيها إعلان النوايا لإنفاذ القانون لسنة 1999م، وتعاونها مع الأطراف الدولية المعنية بمكافحة تلك الجرائم، وإنشائها للأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، ويمكن توضيح أهم تلك الجهود كالآتي:

الفرع الأول: إعلان النوايا لإنفاذ القانون (برتوكول سيول لسنة 1999م)

أشار الإعلان إلى أن الفساد يشكل خطرا كبيرا على البلدان، ويعتبر أن الطريقة الوحيدة لمكافحته هي العمل على مبادئ محددة على ثلاثة مستويات في إطار استراتيجية وطنية ودولية شاملة[28]، وهي:(التوعية والوقاية، العمل الميداني التحقيقي، العلاقات العامة من خلال:

1- سن تشريعات فعالة لتتبع عائدات الفساد، والجرائم المتصلة بها ومصادرتها.

2- تطوير التدابير التشريعية والإدارية، والقضاء على الفساد في قوات الشرطة.

3- توسيع صلاحيات الشرطة في إجراء التحقيقات وتقديم المتورطين إلى العدالة.

4- إنشاء آلية للرقابة كالهيئات لرصد النظم والتدابير التي تم إقرارها، لمنع وكشف ومعاقبة والقضاء على لفساد داخل قوات الشرطة.

5- إبلاغ الجمعية العامة، مرة واحدة كل سنتين على الأقل، على التدابير المتخذة والآليات والنظم المعمول بها لتنفيذ المعايير المنصوص عليها في هذا البرتوكول وفعالية هذه الآليات)[29].

الفرع الثاني: التعاون مع الشركاء الدوليين لمكافحة الفساد

تتعاون المنظمة بشكل وثيق مع العديد من الشركاء الدوليين في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، حيث يوجد لديها مكاتب تمثيلية في الاتحاد الأفريقي، الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، بحيث تضم جهودها إلى تلك المبذولة من المنظمات التي تتشارك معها في القيم والأهداف، مثل البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومعهد بازل لنظم الحكم، ومن أبرزها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، حيث يتعاون الإنتربول مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشكل حقيقي في عدة مجالات، ومنها على سبيل المثال: مكافحة جرائم الفساد والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة النارية والأعمال الفنية والتراث الثقافي، ومكافحة الإرهاب[30].

وإذا كان بمقدور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يساعد الدول بالتركيز على المتطلبات التشريعية والقضائية في مجال مكافحة الفساد، فإن الإنتربول يتبع نهجاً يتسم بالميداني، الذي يشتمل على تسهيل تبادل المعلومات، وتوفير الدعم في مجال التحقيقات لمكافحة تلك الجرائم، وبناء القدرات الشرطية[31].

الفرع الثالث: الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد (IACA)

أولا: نشأة الأكاديمية: اعتبرت الجمعية العامة لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية في دورتها الخامسة والسبعين المنعقدة في البرازيل بتاريخ 19-2006/09/22م بأن الفساد في المؤسسات العامة بما في أجهزة الشرطة يضعف كفاءتها، ومشروعية أدائها لمهامها، ويقوّض ثقة الجمهور بها، لذا قررت إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد[32]، بالتنسيق مع المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، كمنظمة دولية ذات طبيعة خاصة مقرها في النمسا، وتستوعب حوالي 600 طالب، وتتراوح مدة التدريب فيها من أسبوع إلى ثلاثة أشهر للدورات التدريبية، ومدة لا تقل عن عامين لبرامج الدراسات العليا، وتستقطب العلماء المعترف بهم دوليا من أجل دراسة آليات مبتكرة لمكافحة جرائم الفساد والمساعدة في مجال التحقيقات والبحث العلمي، وتعد أول مؤسسة عالمية من نوعها تنظم برنامج عالمي للدراسات العليا في مكافحة الفساد والامتثال، مُركّزة على المفاهيم ووجهات النظر التطبيقية لمنع الفساد ومكافحته، للتغلب على أوجه القصور الحالية في المعرفة والممارسة في مجال مكافحة الفساد، وتضم حاليا 78 طرفا، بما في ذلك أربع منظمات دولية، وهي عضو مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة[33].

ثانيا: دور الأكاديمية في مكافحة الفساد: تهدف الأكاديمية إلى الوقاية من جرائم الفساد ومكافحتها من خلال تشجيع مبادئ النزاهة وحكم القانون والدفاع عنها، ولتحقيق هذا الهدف تمارس الأكاديمية عددا من النشاطات المهمة والمتمثلة في:

1- تقديم وتسهيل التثقيف والتدريب من قبل مدربين متخصصين وعلى قدر من الخبرة والكفاءة في مجال مكافحة الفساد للمهنيين والممارسين من جميع القطاعات.

2- تقدم الأكاديمية برامج علمية للحصول على درجات أكاديمية في مجال مكافحة الفساد، وتنظم أنشطة فكرية لمكافحة الفساد.

3- إعداد الأبحاث والمنصات للحوار والتواصل التي تجمع بين المتخصصين من مختلف أنحاء العالم، مما يسمح بتطوير استراتيجيات ناجعة للوقاية من الفساد ومكافحته.

4- التعاون الدولي، وتبادل المعرفة والخبرات، والدعم المتبادل مع الجامعات العالمية، وإنشاء شراكات واسعة مع مؤسسات القطاعين العام والخاص والمنظمات الدولية وغير الحكومية والمجتمع المدني للمشاركة في تنظيم التدريب على مكافحة الفساد والمشاركة في الأحداث الدولية الأخرى كراعٍ مشارك أو مزود خبرة.

5- العمل على تعزيز فهم الطبيعة الشاملة والمدمرة للفساد من خلال تصميم نهج شامل دولي يلبي احتياجات مختلف أنحاء دول العالم، ومتعدد التخصصات، ويستوعب كل جانب من جوانب الفساد.

6- الدفاع عن أهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتعزيز سيادة القانون، وتقديم الدعم والمساعدة الفنية للدول والمنظمات والشركات؛ لأن الفساد لا يعرف حدودا، ويؤثر على جميع الدول وقطاعات المجتمع، ولا يمكن علاجه بأساليب التعليم التقليدية فقط[34].

المطلب الثاني

الوسائل التنفيذية للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية في مكافحة الفساد

وضعت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية باعتبارها أحد الأجهزة الدولية المعنية بمكافحة الفساد، عدة آليات تنفيذية مهمتها مكافحة هذه الظاهرة، إلا أنها تواجه عدة معوقات تحد من فعاليتها، لذلك سيتم دراسة هذه الآليات ثم أهم التحديات التي تواجهها كالآتي :

الفرع الأول: الأجهزة والفرق التنفيذية للمنظمة لمكافحة الفساد

أولا: فريق خبراء الإنتربول المعني بمكافحة ممارسات الفساد (IGEC)

تم إنشاء هذا الفريق خلال اجتماع الأمانة العامة للإنتربول في سنة 1999م، والذي ضم أعضاء بارزين من أجهزة إنفاذ القانون، بالإضافة إلى ممثلين رفيعي المستوى من المجتمع الدولي، لوضع السياسات العامة المتعلقة بمكافحة الفساد، كما كُلِّف أيضا بإعداد وتنفيذ مبادرات جديدة لتعزيز كفاءة أجهزة إنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد، حيث يدعم فريق خبراء الإنتربول المعني بالفساد برنامج مكافحة الفساد لدى المنظمة من خلال خبرته ومشورته، فقد زود الدول الأعضاء في الإنتربول بإطار عمل لمكافحة الفساد، من خلال صياغة استراتيجية لمكافحة الفساد، تُوجت هذه الاستراتيجية باقتراح "المعايير العالمية لمكافحة الفساد في قوات الشرطة"، وتتكون هذه "المعايير" من عدة مبادئ وتدابير وقواعد سلوك متعددة مصممة لمقاومة ممارسات الفساد، وتمثل نموذجا فعالا لمكافحة الفساد داخل أجهزة الشرطة، وحريٌّ بالدول الأعضاء العمل بها من أجل تطوير الأداء

الفعال والنزيه لأجهزتها الشرطية[35]، وقد عقد هذا الفريق اجتماعه الأخير أوائل 2012م متمما بذلك ولايته[36].

ثانيا: مركز الإنتربول لمكافحة الفساد

نظرا للحاجة الماسة إلى عمليات مواجهة دولية منسقة لمكافحة جرائم الفساد ومتابعة حركة الأموال الناتجة عنها واستردادها، افتتحت الأمانة العامة للإنتربول مركز الإنتربول لمكافحة الجرائم المالية والفساد الذي يغطي أنواعا شتى من جرائم الفساد، بما يشمل فساد المسؤولين العموميين، والفساد في أوساط السلطات العليا (الضالعة فيه القيادات السياسية البارزة)، حيث يعزز المركز قدرة البلدان الأعضاء على مكافحة الفساد في أوساط السلطات العليا على المستويين المحلي والدولي، من خلال مؤازرته للتحقيقات وتقديمه للدعم الميداني وبناء القدرات وتقديم المعلومات والتنبيهات[37].

وينشئ المركز أفرقة التحرك لمكافحة الفساد بناء على طلب أحد الأعضاء، لتزويد المحققين والمدّعين العامين في البلد مقدم الطلب بالإرشادات والدعم التقني، حيث تعمل هذه الأفرقة كمجموعات صغيرة من الخبراء متخصصين من الإنتربول ومن جهات شريكة تعنى بالمحاسبة الجنائية والتدقيق، وعدة مجالات أخرى. وقد ساعدت هذه الأفرقة عدة دول مثل: إثيوبيا والكاميرون في التحقيق في قضايا فساد كبيرة[38].

ومن مهام المركز أيضا[39]:

- تبسيط وتوسيع مبادرات الإنتربول الحالية لمكافحة الجرائم المالية بما فيها جرائم الفساد، والتدفقات المالية غير المشروعة وتلك التي تستهدف استرداد الأصول بالتعاون مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) والهيئات الإقليمية ووكالات إنفاذ القانون.
- تنسيق العمليات الإقليمية والعالمية ضد الجرائم المالية العابرة للحدود الوطنية بما فيها جرائم الفساد، والاحتيال في الاتصالات والأنواع الأخرى من عمليات الاحتيال.
- دعم البلدان الأعضاء في الإنتربول في إجراء التحقيقات أيضًا من خلال فحص البيانات مقابل قواعد بيانات الإنتربول وتقديم الدعم التحليلي استنادًا إلى ملف تحليل الجرائم المالية، وهو أداة مخصصة للتحقيق في الجرائم المالية المتاحة لوكالات إنفاذ القانون.
- تقديم الدعم لزيادة الوعي من خلال إجراء دورات تدريبية لتزويد ضباط إنفاذ القانون ووحدات الاستخبارات المالية بالمعرفة وأفضل الممارسات لمواجهة الجرائم المالية اليوم وغسل الأموال وتهديدات الفساد.
- تبادل المعرفة والخبرة مع المشاركين في مشاريع الإنتربول الأخرى المتعلقة بالتحقيق في جرائم مثل الاتجار بالبشر والجرائم البيئية وما إلى ذلك إذا كانت تنطوي على فساد أو جرائم مالية.
- نشر التقارير والمبادئ التوجيهية لتسليط الضوء على أحدث اتجاهات الجريمة وأفضل ممارسات التحقيق الحالية.

ثالثا: البرنامج العالمي لمكافحة الفساد واسترداد عائداته

أعدّت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية هذا البرنامج لبناء قدرات كبار المحققين والمدعين العامين في البلدان، حيث يتضمن دورات عمل إقليمية ودولية للتدريب على تقنيات متنوعة للتحقيق في قضايا الفساد الداخلية والدولية، بما في ذلك رفع الأدلة الجنائية الحاسوبية، ومتابعة عمليات التدقيق في الأصول المتحصلة من الفساد، والعمل على استردادها، ومنذ انطلاق هذا البرنامج في فبراير 2012، نظّم عشر حلقات إقليمية لتدريب أكثر من ثلاثمائة محقق ومدّع عام من حوالي خمسين بلدا[40].

الفرع الثاني: منظومة المنظمة الدولية الشرطة الجنائية لمكافحة الفساد

أضحى الفساد في العصر الحالي من الجرائم التي لا تستطيع أي دولة مهما كانت متقدمة اقتصاديا وأمنيا أن تقوم بمفردها بمكافحته وملاحقة مرتكبيه؛ لأنه أصبح جريمة عابرة للحدود، ناهيك عن إمكانية هروب مرتكبوه إلى بلد ثالث للابتعاد عن أيدي أجهزة العدالة، مستفيدين من التقدم العلمي في مجال الاتصالات والمواصلات والإنترنت، هذا من جهة ومن جهة أخرى، لا تستطيع أي هيئة شرطية لأى دولة أن تمارس دورها في التحري عن الجريمة، والبحث عن الأدلة، وملاحقة مرتكبيها خارج إقليم حدود دولتها، ليمتد إلى دولة أخرى، لتعارضه مع مبدأ الاختصاص الإقليمي للقانون الجنائي، الذي هو أحد مظاهر سيادة الدول، لذلك تبنى الإنتربول منظومة اتصالات تربط البلدان الأعضاء ببعضها لتسهل عملية مكافحة الجريمة بما فيها الفساد والقبض على المجرمين[41]، والتي تتمثل في:

أولا: قاعدة بيانات المعلومات الاستراتيجية لمكافحة الفساد UMBRA

تتضمن قاعدة بيانات UMBRA المبادرات التي ينفذها الإنتربول لمكافحة الفساد، واسترداد الأصول، بالشراكة مع مبادرة الاسترداد الأصول المسروقة Star، وتعمل على جمع المعلومات المتصلة بجرائم الفساد وإدارتها وتبادلها، لتلبية احتياجات أجهزة إنفاذ القانون الوطنية والكيانات المعنية بمكافحة الفساد واسترداد الأصول، وتعزيز التعاون على الصعيد العالمي لمنع الفساد وكشفه والقضاء عليه وملاحقة مرتكبيه، فضلا عن استرداد الأصول المسروقة وإغلاق الملاذات الآمنة للعائدات المتحصلة من الفساد[42].

ثانيا: منظومة اتصالات الإنتربول العالمية

تُعرف بالمنظومة العالمية للاتصالات الشرطية (I-24/7)، وتستخدم الدول الأعضاء هذه الشبكة الآمنة لتتصل بغيرها من الدول وبالأمانة العامة للإنتربول، وتتيح هذه المنظومة للبلدان الوصول إلى قواعد البيانات والخدمات بشكل فوري، سواء من مواقع مركزية أو نائية[43].

فهي تعتبر من أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة في مجال الاتصالات، مما تتيح لمنظمة الإنتربول إجراء الاتصالات الفورية وتبادل المعلومات في المجالات الأمنية والجنائية بين الأمانة العامة للمنظمة، والمكاتب المركزية الوطنية للدول الأعضاء، بطريقة آمنة وسريعة، طبقا للمعايير الدولية والقانونية، وتتضمن هذه المنظومة أربع قواعد بيانات، أولها: منظومة البيانات الشخصية، التي تحتوي على أسماء المجرمين المعروفين دوليا وصورهم وبصمات أصابعهم، وكذلك المفقودين والجثث المجهولة وغيرها من البيانات، والثانية: منظومة وثائق السفر، التي تحتوي على جوازات السفر المفقودة، والمسروقة والمستعملة في جرائم الفساد وغيرها من النشاطات الإجرامية، والثالثة: منظومة المركبات الآلية المسروقة والتي تيسر ضبط المركبات المسروقة ومكافحة الاتجار بها، والرابعة: منظومة الأعمال الفنية، التي تتيح للدول الأعضاء التقصي عن الآثار والممتلكات الثقافية، والأعمال الفنية المسروقة[44].

ثالثا: منظومة النشرات الدولية للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية

يقصد بنشرات الإنتربول بأنها: (كناية عن طلبات تعاون أو تنبيهات دولية تسمح للشرطة في الدول الأعضاء بتبادل المعلومات الهامة المتعلقة بالجرائم)[45].

وتصدرها الأمانة العامة للإنتربول بناءً على طلب مقدم من أحد المكاتب المركزية الوطنية، ويتم توفيرها لجميع البلدان الأعضاء، والمنظمات الدولية التي تربطها بالإنتربول اتفاقيات خاصة، كالأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، بعد التأكد من موافقته لمبادئها الأساسية، وتتنوع تلك النشرات الدولية وفقا لمضمونها والهدف منها إلى ثمان أنواع كالآتي :

1- النشرة الحمراء: (هي طلب يُقدَّم إلى أجهزة إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم لتحديد مكان شخص واعتقاله مؤقتا في انتظار تسليمه أو اتخاذ إجراء قانوني مماثل)[46].

وتعد هذه النشرة الصادرة عن الأمانة العامة للمنظمة من أقوى آليات الملاحقة الدولية للأشخاص الفارين المطلوبين للمحاكمة أو صدرت بحقهم أحكاما قضائية بالإدانة في جرائم القانون العام، لاسيما جرائم الفساد، سواء أكانت جنايات أو جنح ذات عقوبة مشددة في البلد الذي تقدم بالطلب[47].

وقد أصدرت الأمانة العامة في عام 2021 نحو 18362نشرة دولية، تضمنت 10776 نشرة حمراء صدرت بحق الأشخاص المطلوبين[48].

وفي ذات السياق فقد أصدرت الأمانة العامة -بناء على طلب السلطات الأوزبكية- نشرة حمراء سنة 2012 ضد السيد Akhmedov Bekhzod مدير شركة الاتصالات Uzdunrobita المملوكة لشركة MTS الروسية، بسبب تقديمه لرشوة لمسؤولين أوزبكيين مقابل الفوز بعقود اتصالات بأوزباكستان[49].

2- النشرة الصفراء: الغرض منها المساعدة في العثور على شخص مفقود غالباً ما يكون قاصرا، أو المساعدة في التعرف إلى شخص غير قادر على تقديم معلومات شخصية عن نفسه.

3- النشرة الزرقاء: الغرض منها جمع معلومات إضافية عن هوية الشخص أو موقعه أو ما فعله من أنشطة متعلقة بجريمة ما.

4- النشرة السوداء: الغرض منها الحصول على معلومات عن جثث مجهولة الهوية.

5- النشرة الخضراء: الغرض منها التنبيه إلى أنشطة إجرامية ارتكبها شخص ما إذا كان هذا الشخص يُعتبر خطراً محتملاً على السلامة العامة.

6- النشرة البرتقالية: الغرض منها التنبيه إلى حدث أو شخص أو شيء أو عمل يشكل خطراً داهماً على السلامة العامة أو تهديداً وشيكاً لها.

7- النشرة البنفسجية: الغرض منها توفير معلومات عما يستخدمه المجرمون من أساليب إجرامية وأغراض وأجهزة ووسائل إخفاء.

8- النشرة الخاصة للإنتربول - مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة: تصدر بحق الجماعات والأفراد الخاضعين لعقوبات من جانب لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن بالأمم المتحدة) [50]، كما اصدر الإنتربول مشروع تجريبي للنشرة الفضية، التي تهدف إلى تعقب عائدات الجريمة بما فيها الفساد واستردادها.

الفرع الثالث: أهم المعوقات التي تواجه عمل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)

تواجه المنظمة الدولية للشرطة الجنائية عدة معوقات تحد من فعالية جهودها في مكافحة الجريمة بما فيها الفساد، وتشمل هذه المعوقات ما يلي:

1- **مراعاة السيادة الوطنية للدول الأطراف في المنظمة**، باعتبار أن السيادة هي السلطة العليا للدولة وليست ملزمة بأي سلطة أخرى، داخلية كانت أو خارجية، وأن عمل الإنتربول يتطلب التعاون والتنسيق وتبادل البيانات والمعلومات المتعلقة بتورط مرتكبي الجرائم الخطيرة بما فيها جرائم الفساد، وهو ما قد تعتبره بعض الدول تدخلا في شؤونها الداخلية ومساسا بسيادتها الخارجية، كما يمكن أن يكون محل التعاون توفير بيانات التي قد تعتبرها بعض البلدان ذات صلة بأسرارها الداخلية، والتي يجب أن تحتفظ بها الشرطة الوطنية، وقد تمتنع بعض الدول عن اعتقال أو تسليم المجرمين بداعي السيادة الوطنية، ولا يستطيع الإنتربول أن يفعل شيء حيال ذلك، الأمر الذي يعرقل عمله في كشف الجريمة وضبط مرتكبها[51].

2- **تورط الإنتربول في ممارسات فساد**، فقد تعرّض في عام 2015م للانتقاد بسبب صفقات فاسدة بلغت قيمتها ملايين الدولارات مع بعض منظمات القطاع الخاص وهي: فيليب موريس الدولية، الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA)، وكان الانتقاد يتعلق أساسا بانعدام الشفافية والرشوة والفساد وتضارب المصالح المحتمل، كما أعلنت الحكومة الصينية أنه تم التحقيق مع رئيس الإنتربول السابق منغ هونغ وي بتهمة الرشوة والفساد[52].

3- **لم يتضمن القانون الأساسي للمنظمة آلية تضمن احترام البلدان الأعضاء لقرارات المنظمة**، مما يعد عائقا حقيقيا أمام فعاليتها، حيث إن المنظمة تستند في أداء المهام الموكلة إليها على التعاون مع أجهزة إنفاذ القانون للبلدان الأعضاء، وإذا رفضت دولة عضو التعاون، فلا يوجد شيء يمكن للمنظمة أن تفعله حيال ذلك؛ لأن القانون الأساسي لم ينص على أحكام تتعلق بمعاقبة أو إلزام أي دولة عضو في مثل هذه الحالة، ويتجلى ذلك في نص المادة (2) جاء فيه ما يلي: (... تأمين وتعزيز التعاون المتبادل في أوسع نطاق ممكن... في إطار القوانين القائمة في مختلف البلدان..)، وبالتالي فإن الدول الأعضاء ليست ملزمة بأي شكل من الأشكال بالامتثال لمطالب المنظمة[53].

4- **إساءة استخدام النشرات والنشرات الحمراء للإنتربول سياسيا**، حيث يوجد حالات يُساء فيها استخدام أدوات الإنتربول، لتحقيق مصالح خاصة غير مشروعة، فقد نجحت العديد من البلدان في استغلال أدوات الإنتربول لتحقيق أجنداتها السياسية الخاصة، باستهداف المعارضين السياسيين أو أعضاء وسائل الإعلام من خلال الاستخدام المشوه لنشرات الإنتربول[54].

الخاتمة

وتتضمن أهم نتائج البحث وتوصياته، كالآتي:

أولا: النتائج

1- يعد الفساد من الجرائم الخطيرة العابرة للحدود التي تخلق أرضا خصبة للأنشطة الإجرامية، بما يقوض الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات، ويهدد الأمن العالمي، الذي تسعى منظمة الإنتربول إلى تحقيقه من خلال مكاتبها الوطنية المنتشرة في العالم.

2- أُنشأت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) سنة 1956م كمنظمة دولية حكومية متخصصة، ومتعددة الأطراف، وتتمتع بالشخصية القانونية، وتُموَّل بشكل أساسي من خلال مساهمات الدول الأعضاء، هدفها الأساسي جعل العالم أكثر أمانا.

3- تعمل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) منذ تأسيسها على تعزيز وتنظيم التعاون الدولي الشرطي في مجال مكافحة الجرائم الخطيرة لا سيما الفساد، وضبط مرتكبيها، حتى في غياب العلاقات الدبلوماسية، من خلال مكاتبها المركزية الوطنية لدى الدول الأعضاء، متبنيه الحياد في المسائل ذات الطابع السياسي أو العسكري أو الديني أو العرقي، واحترام حقوق الإنسان.

4- توجد مكاتب مركزية وطنية للمنظمة لدى الدول الأعضاء فيها، بما فيها دولة ليبيا، ويطلق عليه اسم مكتب الشرطة الجنائية العربية والدولية، ويتبع وزارة الداخلية، وحددت اختصاصاته المادة (30) من قرار مجلس الوزراء رقم (145) لسنة 2012م.

5- تلعب المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) دورا كبيرا في مكافحة الفساد واسترداد عائداته من خلال أدواتها التي تنوعت بين إنشائها للأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد لتدريب أعضاء أجهزة إنفاذ القانون، ونشرها للممارسات الجيدة والمعارف الميدانية المتخصصة، وتطويرها لاستراتيجيات ناجعة للوقاية من الفساد، وتعاونها مع الشركاء الدوليين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى افتتحت المنظمة مركز الإنتربول لمكافحة الفساد، وأعدّت البرنامج العالمي لمكافحة الفساد واسترداد عائداته، وتبنت منظومة اتصالات تتيح للإنتربول إجراء الاتصالات الفورية وتبادل المعلومات في المجالات الأمنية والجنائية بين الأمانة العامة للمنظمة، والمكاتب المركزية الوطنية للدول الأعضاء، وأخيرا اصدرت المنظمة النشرات الدولية، التي تحمل كل منها لون خاص، ليدل على غرض معين.

6- لازالت جهود المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) لمكافحة الفساد تواجه عدة معوقات تعرقل عملها في مجال مكافحة الفساد وتحد من فاعليته، منها: مراعاة السيادة الوطنية للدول الأعضاء، إساءة استخدام النشرات الدولية للإنتربول لا سيما النشرات الحمراء لأغراض سياسية، تورط الإنتربول في ممارسات فساد.

7- رغم الجهود الكبيرة التي بذلها الإنتربول ولايزال يبذلها في مكافحة الجريمة والفساد، إلا أن مستوياتهما وفقا للبيانات الصادرة عن المنظمات الدولية المختصة لازالت مرتفعة لدى الكثير من أعضائه لا سيما دولة ليبيا، وذلك بسبب ضعف التعاون الدولي المشترك، إلا أنه يعتبر أحد الوسائل الدولية الناجعة للتعاون الجنائي والأمني لمكافحة الجريمة والفساد.

أخيرا تجدر الإشارة إلى أن نشاطات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في مجال مكافحة الجريمة والفساد واسعة النطاق ولا يكمن حصرها في طيات هذا البحث.

ثانيا: التوصيات

1- ضرورة أن تتحقق المنظمة الدولية للشرطة الجنائية من عدم إساءة استخدام النشرات الدولية لا سيما الحمراء، بحيث تصدرها وتنشرها عندما تكون هناك أسباب جدية للاشتباه في الشخص المستهدف، ولها في هذا الإطار أن تنشئ هيئة مستقلة بداخلها مهمتها مراجعة إنفاذ النشرات الدولية.

2- تقديم الدعم التقني اللازم والتدريب المتخصص للمكاتب المركزية الوطنية وأجهزة إنفاذ القانون، لتتمكن من أداء مهامها بفاعلية، لا سيما في الدول النامية بما فيها دولة ليبيا التي تعاني من ارتفاع غير مسبوق في مستويات الفساد والجريمة.

3- إضافة اللغات السبع الرسمية المعتمدة في منظمة الأمم المتحدة، بدلا من الاعتماد على أربع لغات فقط.

4- على المنظمة أن تقرر جزاءات مناسبة عند انتهاكات قواعدها من قبل أعضائها، لا سيما في مجال تسليم المجرمين.

5- من المستحسن أن تضع المنظمة برنامجا صارما يجنب موظفيها بما فيهم رئيسها الانغماس في ممارسات فاسدة.

6- تعزيز وتطوير آليات التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد مع الدول الأعضاء من جهة، والشركاء الدوليين من جهة أخرى، لا سيما الآليات المعنية بضبط الفاسدين الفارين واسترداد عائدات فسادهم.

هوامش البحث:

[1]- ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري. بدون تاريخ نشر. لسان العرب، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، لبنان، ص335.

[2]- عمر، أحمد مختار عبد الحميد. 2008م. معجم اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الأولى، عالم الكتب، مادة "فسد"1634/2

[3]- القرآن الكريم، سورة الروم، الآية: (41).

[4]- أبو الفيض، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقب بمرتضى الزَّبيدي. بدون تاريخ نشر. تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، الجزء الثامن ، بدون طبعة، دار الهداية، ص497 .

[5] - بن مشري، عبدالحليم و فرحاتي، عمر. 2009م. الفساد الإداري: مدخل مفاهيمي، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خيضرة ، سكرة، الجزائر، ص8 .

[6]- سعيد، قاسم علوان وأحمد، سهاد عادل. 2014م. الفساد الإداري والمال المفهوم – الأسباب – الآثار- وسائل المكافحة، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مجلة علمية محكمة فصلية تصدر عن مركز صلاح الدين الأيوبي للدراسات التاريخية والحضارية، المجلد السادس، العدد الثامن عشر، جامعة تكريت، العراق، ص4 .

[7]- Transparency, What is Corruption?, available at: https://www.transparency.org/en/what-is-corruption

[8]- البنك الدولي.2020م. صحيفة وقائع مكافحة الفساد، تاريخ الاسترجاع 25-08-2022م. نشر على بموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2020/02/19/anticorruption-fact-sheet

[9]- الحمادي، عبدالعزيز حسن، 2013م. نشاط المنظمة الدولية لشرطة الجنائية (الإنتربول) وأنشطتها في ضوء القانون الدولي، بدون طبعة، القيادة العامة لشرطة الشارقة- مركز بحوث الشرطة، الشارقة، ص261.

[10]- بن مشري، عبدالحليم و فرحاتي، عمر. 2009م. الفساد الإداري: مدخل مفاهيمي، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خيضرة ، سكرة، الجزائر، ص16.

[11]- للمزيد من المعلومات راجع: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الفصل الثالث التجريم وإنفاذ القانون، المواد (15) إلى (23).

[12]- فريد، لحين.2014م. الفساد الاقتصادي أسبابه تداعياته واليات مكافحته، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، ص201-202

[13]- احميد، عبداللطيف.2013م. أسباب انتشار ظاهرة الرشوة، تاريخ الاسترجاع 23-08-2022م، نشر بالموقع الرسمي لجريدة المحجة، العدد 393، http://almahajjafes.net .

[14]- عادل الكاسح إنبية. 2017م. مكافحة الفساد المالي والإداري في ليبيا: الواقع والتحديات مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول: السياسات الاقتصادية ومستقبل التنمية في ليبيا، الجزء الأول، الخمس ليبيا، ص7.

[15]- الهيئة العامة لمكافحة الفساد. بدون تاريخ نشر. ثقافة مكافحة الفساد، الكويت، ص21.

[16]- الإنتربول، الفساد، تاريخ الاسترجاع 01-09-2022م. نشر بموقع: https://www.interpol.int/ar/4/2

[17]- الجمل، هشام مصطفى محمد سالم. 2015م. الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، المجلد الثلاثون، العدد الثاني، جامعة الأزهر، مصر ص562.

[18]- حمودة، منتصر سعيد. 2008م. المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص11.

[19]- عبد الحميد، عائشة. 2020م. النظام القانوني للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية الإنتربول ودورها في مجال التعاون القضائي الشرطي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، مجلة علمية دولية محكمة تأسست على يد عدد من الأكاديميين مقرها الكويت، العدد الحادي عشر، ص4.

[20]- للاطلاع على تكوين هذه الأجهزة ومهامها، راجع المواد من (6) إلى (37) من القانون الأساسي للمنظمة، تاريخ الاسترجاع: 03-09-2022م. نشر بموقع: https://www.interpol.int/ar/content/download/590/file/01%20A_Constitution.pdf

[21]- The International Criminal Police Organization (INTERPOL). retrieved on 12- 09-2022 from: https://www.emcdda.europa.eu/about/partners/interpol_en

الإنتربول، العضوية في الإنتربول، تاريخ الاسترجاع: 03-09-2022م. نشر بموقع: https://www.interpol.int/ar/3/4/2

[22]- رابح، نهائلي وقيرة، سعاد. 2021م. دور المنظمات الدولية في مكافحة الجريمة المنظمة (منظمة الأمم المتحدة، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية نموذجا)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مركز جامعة أفلو، الجزائر، المجلد الرابع، العدد الثاني، ص134.

[23]- الإنتربول، القانون الأساسي للإنتربول، المادة (3).

[24]- عبد الحميد، عائشة. 2018م. دور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في محاربة الإجرام الاقتصادي الدولي، مجلة جيل لحقوق الإنسان، العدد الرابع والثلاثون، العام الخامس، مجلة علمية دولية محكمة تصدر شهريا عن مركز جيل البحث العلمي، لبنان، ص78.

[25]- حمودة، منتصر سعيد. 2008. المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص69-72.

[26]- الفوزان، محمد بن براك. 2012م. مفاهيم والأبعاد في الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ص210.

[27]- يوبي، سعاد. 2019م. الإنتربول كآلية دولية شرطية لمكافحة جريمة الفساد، المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الثالث العدد الأول، جامعة أحمد دراية، الجزائر، ص 116.

[28]- المرجع نفسه.

[29]- بوعبسة، محمد وفرقاق، معمر. 2018م. المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ودورها في مكافحة الجرائم، مجلة القانون، العدد التاسع، معهد العلوم القانونية والإدارية- المركز الجامعي أحمد زبانة بغليزان، الجزائر، ص267-268، نقلا عن: عمروش، أحسن. 2009. دور منظمة الشرطة الجنائية الدولية في مكافحة جريمة الفساد الدولي، الملتقى الوطني حول مكافحة الفساد و تبييض الأموال، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق.

[30]- الإنتربول، التعاون مع كيانات الأمم المتحدة، تاريخ الاسترجاع: 08-09-2022م. نشر بموقع: https://www.interpol.int/ar/5/3/1/2

[31]- المرجع نفسه.

[32]- بوعبسة، محمد وفرقاق، معمر، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ودورها في مكافحة الجرائم، مرجع سابق، ص269.

[33] - International organization Educational institution, Who we are .retrieved on 10- 09-2022 from: https://www.iaca.int/who-we-are/constituency-menu/parties-and-signatories

[34]- الحمادي، عبدالعزيز حسن. 2013م. نشاط المنظمة الدولية لشرطة الجنائية (الإنتربول) وأنشطتها في ضوء القانون الدولي، بدون طبعة، القيادة العامة لشرطة الشارقة- مركز بحوث الشرطة، الشارقة، ص266.

[35]- للاطلاع على المعايير الدولية لمكافحة الفساد، يرجى زيارة الموقع الرسمي للإنتربول:

Interpol, Global Standards to Combat Corruption in Police Forces/Services. retrieved on 16- 09-2022 from: https://www.bak.gv.at/en/Downloads/files/INTERPOL/Global_Standards_to_Combat_Corruption_in_Police_Forces_Services_EN.pdf

[36]- الإنتربول، استرداد الأصول المسروقة، صحيفة وقائع، 2017م، ص2، تاريخ الاسترجاع: 09-09-2022م. نشر بموقع: https://www.interpol.int/ar/content/download/5815/file/15_ACO01_02_2017_AR_web.pdf

[37]- الإنتربول، مركز الإنتربول لمكافحة الجرائم المالية والفساد، دورنا في مكافحة الجرائم المالية، تاريخ الاسترجاع: 10-09-2022م. نشر بموقع: https://www.interpol.int/ar/4/11/1

[38]- المرجع نفسه.

[39]- Interpol, Interpol Launches a Specialised Anti-Corruption Division .retrieved on 16- 09-2022 from: https://anticor.hse.ru/en/main/news_page/interpol_launches_a_specialised_anticorruption_division

[40]- الإنتربول.2017م. استرداد الأصول المسروقة، صحيفة وقائع، ص2، تاريخ الاسترجاع: 2022/09/08. نشر بموقع: https://www.interpol.int/ar/content/download/5815/file/15_ACO01_02_2017_AR_web.pdf

[41]- فالح، حيدر. 2021م. دور الوسائل الفنية للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في مكافحة الجريمة، صحيفة القضاء، المجلس الأعلى للقضاء، العراق، تاريخ الاسترجاع: 2022/08/26م. نشر بموقع: https://www.hjc.iq/view.68368/

[42]- الإنتربول.2017م. استرداد الأصول المسروقة، صحيفة وقائع، ص2، تاريخ الاسترجاع: 2022/09/08. نشر بموقع: https://www.interpol.int/ar/content/download/5815/file/15_ACO01_02_2017_AR_web.pdf

[43]- الإنتربول، ما هو الإنتربول، تاريخ الاسترجاع: 2022/09/09. نشر بموقع: https://www.interpol.int/ar/3/3

[44]- عبدالعزيز حسن الحمادي، نشاط المنظمة الدولية لشرطة الجنائية (الإنتربول) وأنشطتها في ضوء القانون الدولي، مرجع سبق ذكره، ص104، وحيدر فالح، دور الوسائل الفنية للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في مكافحة الجريمة، مرجع سبق ذكره، دص.

[45]- تجدر الإشارة إلى أن النشرة الحمراء عبارة عن إخطار دولي بالأشخاص المطلوبين، وليست أمر قبض دولي، ولكن يعود لكل بلد أن يحدد الوضع القانوني الممنوح للنشرة، وأن يقرر ما إذا سيجري توقيف الشخص الذي صدرت بحقه النشرة أما لا، الإنتربول، معلومات عن النشرات الدولية، متاح على الموقع الرسمي للإنتربول الآتي: https://www.interpol.int/ar/2/1/2

[46]- يشترط أن تتضمن النشرة الحمراء نوعين أساسيين من المعلومات: (المعلومات اللازمة لتحديد هوية الشخص المطلوب، كالاسم، وتاريخ الولادة، والجنسية، ولون الشعر والعينين، والصور الفوتوغرافية، وبصمات

الأصابع في حال توفرت؛ والمعلومات المتعلقة بالجريمة التي هو مطلوب لارتكابها..)، الإنتربول، النشرات الحمراء، متاح على الموقع الرسمي للإنتربول، تاريخ الاسترجاع: 2022/09/10. نشر بموقع: https://www.interpol.int/ar/2/1/3

[47]- المرجع نفسه.

[48]- الإنتربول. بدون تاريخ نشر. منظومة النشرات الدولية، صحيفة الوقائع، تاريخ الاسترجاع: 2022/09/11. نشر بموقع: https://www.interpol.int/content/download/17268/file/GI-02_2022-02_AR_LR.pdf?inLanguage=ara-SA

[49] - David G. Lewis .2016.Tackling Corruption in Uzbekistan: A White Paper, Open Society Eurasia Program, New York, P15. retrieved on 05- 09-2022 from: https://www.opensocietyfoundations.org/publications/tackling-corruption-uzbekistan

[50]- الإنتربول .بدون تاريخ نشر. معلومات عن النشرات، تاريخ الاسترجاع: 2022/09/07. نشر بموقع: https://www.interpol.int/ar/2/1/2

[51]- الفرسيوي، محماد. 2019م. معيقات عمل منظمة الشرطة الجنائية الدولية، مقال منشور على الموقع الرسمي لمجلة القانون والأعمال الدولية، جامعة الحسن الأول، المغرب، تاريخ الاسترجاع: 17-09-2022م. نشر بموقع: https://www.droitetentreprise.com/

[52]- Abiodun, T. F. and Abioro, T. 2020. Roles And Challenges Of International Criminal Police Organization (Interpol) In Investigation Of Crimes And Maintenance Of Global Security, The international Journal Research Publication's, Research Journal of Social science and Management, Volume: 10, Number: 03, p20 .

[53]- المرجع نفسه، ص20-21.

أولا: المصادروالمراجع باللغة العربية

[01]- القرآن الكريم.

[02]- ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري. بدون تاريخ نشر. لسان العرب، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، لبنان.

[03]- أبو الفيض، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقب بمرتضى الزَّبيدي. بدون تاريخ نشر. تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، الجزء الثامن ، بدون طبعة، دار الهداية.

[04]- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

[05]- احميد، عبداللطيف.2013م. أسباب انتشار ظاهرة الرشوة، تاريخ الاسترجاع 23-08-2022م، نشر بالموقع الرسمي لجريدة المحجة، العدد 393، http://almahajjafes.net .

[06]- الإنتربول .بدون تاريخ نشر. معلومات عن النشرات، تاريخ الاسترجاع: 2022/09/07. نشر بموقع: https://www.interpol.int/ar/2/1/2

[07]- الإنتربول.2017م. استرداد الأصول المسروقة، صحيفة وقائع، ص2، تاريخ الاسترجاع: 2022/09/08. نشر بموقع: https://www.interpol.int/ar/content/download/5815/file/15_ACO01_02_2017_AR_web.pdf

[08]- الإنتربول، التعاون مع كيانات الأمم المتحدة، تاريخ الاسترجاع: 08-09-2022م. نشر بموقع: https://www.interpol.int/ar/5/3/1/2

[09]- الإنتربول، الفساد، تاريخ الاسترجاع 01-09-2022م. نشر بموقع: https://www.interpol.int/ar/4/2

[10]- الإنتربول، القانون الأساسي للإنتربول.

[11]- الإنتربول، ما هو الإنتربول، تاريخ الاسترجاع: 2022/09/09. نشر بموقع: https://www.interpol.int/ar/3/3

[12]- الإنتربول، مركز الإنتربول لمكافحة الجرائم المالية والفساد، دورنا في مكافحة الجرائم المالية، تاريخ الاسترجاع: 10-09-2022م. نشر بموقع: https://www.interpol.int/ar/4/11/1

[13]- بن مشري، عبدالحليم و فرحاتي، عمر. 2009م. الفساد الإداري: مدخل مفاهيمي، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خيضرة ، سكرة، الجزائر.

[14]- البنك الدولي.2020م. صحيفة وقائع مكافحة الفساد، تاريخ الاسترجاع 25-08-2022م. نشر على بموقع:

[15]- بوعبسة، محمد وفرقاق، معمر. 2018م. المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ودورها في مكافحة الجرائم، مجلة القانون، العدد التاسع، معهد العلوم القانونية والإدارية- المركز الجامعي أحمد زبانة بغليزان، الجزائر، نقلا عن: عمروش، أحسن. 2009. دور منظمة الشرطة الجنائية الدولية في مكافحة جريمة الفساد الدولي، الملتقى الوطني حول مكافحة الفساد و تبييض الأموال، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق.

[16]- الجمل، هشام مصطفى محمد سالم. 2015م. الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، المجلد الثلاثون، العدد الثاني، جامعة الأزهر، مصر.

[17]- الحمادي، عبدالعزيز حسن، 2013م. نشاط المنظمة الدولية لشرطة الجنائية (الإنتربول) وأنشطتها في ضوء القانون الدولي، بدون طبعة، القيادة العامة لشرطة الشارقة- مركز بحوث الشرطة، الشارقة.

[18]- حمودة، منتصر سعيد. 2008م. المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

[19]- رابح، نهائلي وقيرة، سعاد. 2021م. دور المنظمات الدولية في مكافحة الجريمة المنظمة (منظمة الأمم المتحدة، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية نموذجا)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مركز جامعة أفلو، الجزائر، المجلد الرابع، العدد الثاني.

[20]- سعيد، قاسم علوان وأحمد، سهاد عادل. 2014م. الفساد الإداري والمال المفهوم – الأسباب – الآثار- وسائل المكافحة، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مجلة علمية محكمة فصلية تصدر عن مركز صلاح الدين الأيوبي للدراسات التاريخية والحضارية، المجلد السادس، العدد الثامن عشر، جامعة تكريت، العراق.

[21]- عادل الكاسح إنبية. 2017م. مكافحة الفساد المالي والإداري في ليبيا: الواقع والتحديات مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول: السياسات الاقتصادية ومستقبل التنمية في ليبيا، الجزء الأول، الخمس ليبيا.

[22]- عبد الحميد، عائشة. 2018م. دور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في محاربة الإجرام الاقتصادي الدولي، مجلة جيل لحقوق الإنسان، العدد الرابع والثلاثون، العام الخامس، مجلة علمية دولية محكمة تصدر شهريا عن مركز جيل البحث العلمي، لبنان.

[23]- عبد الحميد، عائشة. 2020م. النظام القانوني للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية الإنتربول ودورها في مجال التعاون القضائي الشرطي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، مجلة علمية دولية محكمة تأسست على يد عدد من الأكاديميين مقرها الكويت، العدد الحادي عشر.

[24]- عمر، أحمد مختار عبد الحميد. 2008م. معجم اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الأولى، عالم الكتب، مادة "فسد"2/1634

[25]- فالح، حيدر. 2021م. دور الوسائل الفنية للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في مكافحة الجريمة، صحيفة القضاء، المجلس الأعلى للقضاء، العراق، تاريخ الاسترجاع: 2022/08/26م. نشر بموقع: https://www.hjc.iq/view.68368/

[26]- الفرسيوي، محماد. 2019م. معيقات عمل منظمة الشرطة الجنائية الدولية، مقال منشور على الموقع الرسمي لمجلة القانون والأعمال الدولية، جامعة الحسن الأول، المغرب، تاريخ الاسترجاع: 17-09-2022م. نشر بموقع: https://www.droitetentreprise.com

[27]- فريد، لحين.2014م. الفساد الاقتصادي أسبابه تداعياته واليات مكافحته، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر.

[28]- الفوزان، محمد بن براك. 2012م. مفاهيم والأبعاد في الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض.

[29]- الهيئة العامة لمكافحة الفساد. بدون تاريخ نشر. ثقافة مكافحة الفساد، الكويت.

[30]- يوبي، سعاد. 2019م. الإنتربول كآلية دولية شرطية لمكافحة جريمة الفساد، المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الثالث العدد الأول، جامعة أحمد دراية، الجزائر.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

[01]-Abiodun, T. F. and Abioro, T. 2020. Roles And Challenges Of International Criminal Police Organization (Interpol) In Investigation Of Crimes And Maintenance Of Global Security, The international Journal Research Publication's, Research Journal of Social science and Management, Volume: 10, Number: 03 .

[02]-David G. Lewis .2016.Tackling Corruption in Uzbekistan: A White Paper, Open Society Eurasia Program, New York, P15. retrieved on 05- 09-2022 from: https://www.opensocietyfoundations.org/publications/tackling-corruption-uzbekistan

[03]-International organization Educational institution, Who we are .retrieved on 10- 09-2022 from: https://www.iaca.int/who-we-are/constituency-menu/parties-and-signatories

[04]-Interpol, Global Standards to Combat Corruption in Police Forces/Services. retrieved on 16- 09-2022 from: https://www.bak.gv.at/en/Downloads/files/INTERPOL/Global_Standards_to_Combat_Corruption_in_Police_Forces_Services_EN.pdf

[05]-Interpol, Interpol Launches a Specialised Anti-Corruption Division .retrieved on 16- 09-2022 from: https://anticor.hse.ru/en/main/news_page/interpol_launches_a_specialised_anticorruption_division

[06]-The International Criminal Police Organization (INTERPOL). retrieved on 12- 09-2022 from: https://www.emcdda.europa.eu/about/partners/interpol_en

[07] -Transparency, What is Corruption?, available at: https://www.transparency.org/en/what-is-corruption